وزارة المالية والاقتصاد الوطني
Ministry of Finance
and National Economy

التقرير الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين

الربع الأول 2019

رؤية البحرين 2030
BAHRAIN

صدر في يونيو 2019

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 5

نبذة عامة

بداية إيجابية للعام 2019

عكست نتائج الأداء الاقتصادي الفصلي لمملكة البحرين للربع الأول من العام 2019[1] استمرار النمو[2] الإيجابي للاقتصاد الوطني بالتوازي مع برنامج التوازن المالي، الذي أسهم في تعزيز استقرار الأوضاع المالية في المملكة ومواصلة الحفاظ على النمو الاقتصادي الإيجابي وتنوعه. فقد بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نسبة 2.7% في الربع الأول من العام 2019 مقارنة بنفس الربع من العام 2018. فيما ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي للعام 2018 إلى 2.5% مقارنة بالعام 2017، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار الاحصائيات المالية الأخيرة للعام 2018.

- **خلال الربع الأول من عام 2019، بلغ النمو الحقيقي لاقتصاد مملكة البحرين 2.7٪.** ويتماشى النمو في الأشهر الأولى من العام مع نمو الاقتصاد خلال العام 2018. وقد ساهم نمو القطاع النفطي في زيادة نمو الاقتصاد، حيث سجل القطاع نسبة نمو بلغت 9.2٪ بالأسعار الثابتة مقارنة بنفس الفترة من العام 2018 نتيجة ارتفاع معدلات إنتاج النفط بنسبة 7.8٪ خلال الربع الأول من عام 2019. وبذلك يكون قطاع النفط قد تعافى من الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الذي سجله في الربع الأول من عام 2018 والتي بلغت نسبته 14.7٪، مقارنة بنفس الفترة من العام 2017، حين تأثرت معدلات إنتاج النفط نظراً لعمليات الصيانة الدورية في حقل أبو سعفة البحري.

- **سجل القطاع غير النفطي نموًا بنسبة 1.5٪ خلال الربع الأول من العام 2019.** نجح اقتصاد مملكة البحرين في الاستمرار في نفس وتيرة نموه السابقة. ففي حين نما الاقتصاد في الربع الأول من العام 2018 بنسبة عالية بلغت 3%، فإن الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من العام 2019 استطاع أن يتخطى ذلك المستوى حيث نما الاقتصاد بنسبة 1.5%، مما يعكس مدى قوة الاقتصاد ومرونته تجاه مبادرات برنامج التوازن المالي. وسجلت عددًا من القطاعات نموًا إيجابيًا ومنها قطاع الفنادق والمطاعم الذي حقق نمو غير مسبوق بلغت نسبته حوالي 8٪، وقطاع المشروعات المالية الذي شهد نموا عاليًا بلغت نسبته حوالي 3.5٪ مستفيدًا من نمو أرباح المؤسسات المالية وقطاع التأمين وارتفاع معدلات الائتمان، وقطاع البناء والتشييد بنسبة نمو بلغت 2.9٪. وتأثرت معدلات نمو القطاعات غير النفطية بتطبيق ضريبة القيمة المضافة مع سعي الأفراد والمؤسسات إلى إتمام أكبر عدد ممكن من عمليات الشراء قبل بداية الربع الأول.

- **ارتفعت نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي للعام 2018 إلى 2.5%.** حيث تمت مراجعة نسب النمو الأولية مع توفر معلومات مالية جديدة متعلقة بالسنة المالية 2018. وارتفعت نسبة نمو القطاعات غير النفطية للعام 2018 إلى 3.4% فيما لم تتغير نسبة انخفاض نمو القطاع النفطي التي بلغت 1.3%. وبالمثل، ارتفعت نسبة نمو القطاعات الغير نفطية في الربع الرابع من العام 2018 إلى 4.1% وارتفع إجمالي الناتج الحقيقي للربع الرابع إلى 5.3%.

[1] بيانات الربع الأول من العام 2019 تقديرية
[2] جميع الإشارات إلى النمو في هذا التقرير تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي بالأسعار الثابتة

- **الأوضاع الاقتصادية الإقليمية مستقرة بشكل إيجابي أما الثقة في الاقتصاد العالمي فمتأثرة بشكل كبير بتوتر العلاقات التجارية.** استمرت الثقة في الأوضاع الاقتصادية الإقليمية بالازدياد تماشياً مع النمو الاقتصادي الملحوظ على الرغم من التقلبات في أسعار النفط في الفترة الماضية. ومن ناحية أخرى فإن الأسواق المالية العالمية استفادت بشكل كبير من الرجوع إلى اتباع سياسات مالية ونقدية أكثر مرونة، وعلى الرغم من ذلك فإن توترات العلاقات التجارية وفرض الرسوم الجمركية الجديدة على السلع أثارت مخاوف الدول من التأثير الذي ستسببه هذه التوترات على الاقتصاد العالمي.

التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين				
	2017	تقدير 2018	توقعات 2019	توقعات 2020
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	3.8%	%2.5	2.3%	2.7%
القطاع غير النفطي	4.9%	%3.4	2.8%	3.2%
القطاع النفطي	-0.7%	-1.3%	0.0%	0.5%
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)	9.9%	%6.9	3.3%	4.7%
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%)	1.4%	2.1%	2.8%	2.5%
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-3.8%	%5.8-	-3.2%	-2.0%
نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي (%)	-10.1%	-6.2%	-4.7%	-3.9%
خام النفط (دولار الأمريكي للبرميل)	53	72	65	62

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

العوامل الخارجية

الاقتصاد العالمي

بعد النمو الإيجابي الكبير الذي حققه الاقتصاد العالمي في الربع الأول من عام 2019، عادت الأسواق المالية العالمية لتعاني من التقلبات الاقتصادية، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التنبؤات السلبية حول المخاطر السياسية والتي تأتي في طليعتها تجدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فيما أشارت محادثات التوصل إلى تسوية بين الدولتين إلى بوادر حلول للأزمة إلا أن عملية التصعيد مع فرض الجانبين رسوم ضريبية جديدة على السلع عزز من المخاوف حول استمرارية نمو الاقتصاد العالمي.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أشارت التصريحات الأخيرة الصادرة عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن البنك مستمر في اتباع نهج مالي حذر يعتمد على دراسة الأوضاع الاقتصادية في تحديد أسعار الفائدة، والذي من المتوقع أن يؤدي إلى تغييرًا طفيفًا في تكلفة رأس المال في المستقبل المنظور. والجدير بالذكر أن هذا النهج قد جاء مدعوماً بغياب ضغوطات أسعار التضخم بالرغم من انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له خلال 49 عامًا حيث بلغ 3.6٪. وعليه، فإن خفض أسعار الفائدة هذا العام وارد بشكل كبير بحسب تنبؤات الأسواق المالية.

كما تعرضت أسعار النفط لبعض الضغوطات من جديد بعد ارتفاعها خلال الربع الأول من عام 2019. ويعزى ذلك إلى المخاوف بشأن التأثير المحتمل للتوترات التجارية، إلى جانب الزيادة المستمرة في المخزون النفطي للولايات المتحدة الامريكية. وبالرغم من ذلك، تمسكت الدول الأعضاء التابعة لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها بمعدلات إنتاج النفط المخفضة حسب حصصهم المتفق عليها، مما يشير إلى استمرار الالتزام بإعادة توازن السوق.

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

بينت التقارير الاقتصادية أن معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي إيجابية حيث سجلت المملكة العربية السعودية أول فائض في الميزانية منذ أكثر من أربع سنوات، كما نمت العائدات النفطية وغير النفطية بما يفوق 45٪ خلال عام 2018 في حين ارتفعت النفقات بحوالي 8.5٪ فقط. في ذات السياق، يتوقع البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة نموًا اقتصادياً بنسبة 2٪ هذا العام، مدعومًا بنمو الاقتصاد غير النفطي من 1.3٪ في عام 2018 إلى 1.8٪ في عام 2019. بشكل عام، تحسنت ظروف السيولة النقدية في الإمارات في حين كانت الشركات التجارية المحرك الأساسي لنمو الائتمان. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الدول الخليجية الأخرى بنفس الوتيرة.

أما فيما يخص مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة والصادر في مايو 2019، فسجل المؤشر أعلى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2014، كما بلغ مؤشر المملكة العربية السعودية أعلى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2017. كما شهدت معدلات التضخم انكماشًا في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض تكاليف الإسكان وإلى استقرار الأسعار والمؤشرات الاقتصادية بعد عام من تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

المحتويات

نبذة عامة 2
العوامل الخارجية 4
اقتصاد مملكة البحرين 5

المحتويات

نبذة عامة 2

العوامل الخارجية 4

اقتصاد مملكة البحرين 5

اقتصاد مملكة البحرين

النمو الاقتصادي

في صورة تعكس مدى قوة اقتصاد المملكة بالتوازي مع برنامج التوازن المالي، ووفقًا للبيانات الأولية الصادرة عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.7% خلال الربع الأول من العام 2019، متماشيًا مع وتيرة نمو الاقتصاد في العام 2018 والتي بلغت 2.5%.

وبشكل مماثل لنمط النمو الاقتصادي في الربع الأخير من عام 2018، كان النمو القوي مدفوعًا إلى حد كبير بالتطورات في القطاع النفطي. ارتفع إنتاج النفط بنسبة 7.8% في الربع الأول من عام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وكانت مستويات الإنتاج قد انخفضت بشكل مؤقت في الربع الأول من عام 2018 بسبب الصيانة الموسمية في حقل أبو سعفة البحري، مما أسهم في تراجع نمو القطاع النفطي بنسبة 14.7٪. من جهة أخرى نما الاقتصاد غير النفطي لمملكة البحرين بحوالي 1.5٪ خلال الربع الأول، منخفضًا بذلك عن نسبة النمو خلال العام 2018 والتي بلغت 3.4%.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)

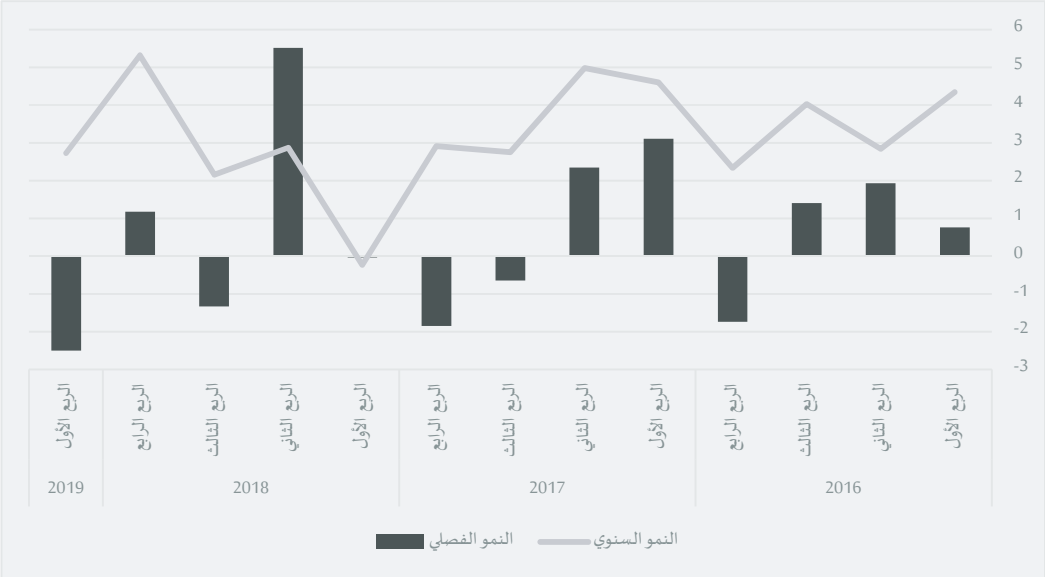

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع غير النفطي

سجلت القطاعات غير النفطية نموًا خلال الربع الأول من العام 2019 بلغت نسبته 1.5% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. ويعتبر نمو اقتصاد المملكة دليلًا يدل على قوة الاقتصاد البحريني وتنامي ثقة الأفراد والمؤسسات مع إطلاق مبادرات برنامج التوازن المالي والذي وضح منهجية السياسات الاقتصادية والمالية للمملكة خلال السنوات القادمة. ويعود الانخفاض النسبي في معدل نمو الاقتصاد غير النفطي في الربع الأول من العام 2019 إلى ارتفاع نسبة نمو الاقتصاد خلال الربع الأول من العام 2018 والتي بلغت 3% بعد احتساب الاحصائيات الأخيرة للعام الماضي. بالإضافة إلى ذلك ارتفعت قيمة الواردات بشكل ملحوظ في الربع الرابع من العام 2018 بسبب الرغبة في تفادي دفع القيمة المضافة والتي قابلها انخفاض في قيمة الواردات خلال الأشهر الأولى من العام 2019.

وسجل قطاع الفنادق والمطاعم النمو الأسرع بين القطاعات خلال الربع الأول من العام بنسبة نمو سنوية بلغت 8.0%، متعافي بذلك من التراجع الذي شهده القطاع بنسبة 1.1% خلال العام 2018. ومن دوافع هذا النمو ارتفاع عدد الفعاليات المقامة خلال الربع الأول بالإضافة إلى زيادة تدفقات السياحة الوافدة بنسبة 3.1% حيث بلغ العدد الكلي للوافدين 3.2 مليون زائر، وبلغ عدد المسافرين القادمين غير البحرينيين 3.5 مليون زائر، بزيادة قدرها 3.1% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الإشغال في فنادق مملكة البحرين حيث بينت الإحصاءات أن فنادق ال5 نجوم شهدت نسبة إشغال بلغت حوالي 53% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي والتي بلغت نسبتها 50%، بينما حققت فنادق ال4 نجوم نسبة 46% من الإشغال مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي والتي بلغت 42%. وشهد الربع الأول من العام الجاري زيادة ملحوظة في استخدام جميع منافذ المملكة من قبل الزوار الوافدين، حيث ارتفعت نسبة الزائرين عن طريق جسر الملك فهد بنسبة 2% وهو ما يعادل 2.8 مليون زائرًا، وعبر مطار البحرين الدولي بنسبة 3% وهو ما يعادل 299 ألف زائرًا، وعبر ميناء خليفة بن سلمان بنسبة 82% وهو ما يعادل 81 ألف زائرًا.

ونما قطاع الخدمات المالية بنسبة 3.5% عاكسًا التقدم الملحوظ في نمو قطاع الائتمان وتحسن العوائد في ظل ارتفاع أسعار الفائدة بالإضافة إلى نمو قطاع التأمين الذي شهدت مستويات الأقساط فيه نمو بنسبة 6% خلال العام 2018. كما نما قطاع التشييد والبناء بنسبة 2.9%، مسجلًا تراجع طفيف عن وتيرة النمو في العام 2018، متأثرًا بكمية الوحدات السكنية والتجارية المعروضة في السوق. وتم إصدار 2,576 ترخيص بناء خلال الربع الأول من العام 2019، بارتفاع قدره 4.2% عن العام السابق.

وحقق قطاع المواصلات والاتصالات نسبة نمو سنوية بلغت 1.5% فيما حققت قطاعات التجارة، والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية والشخصية نموًا سنويًا متساويًا بنسبة 1.3%.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد شهد تراجعًا في النمو بلغ 3.1%، والمتوقع أن يكون التراجع مؤقت يتبعه انتعاش في القطاع مدفوعًا بتشغيل خط الصهر السادس بشركة ألبا مع منتصف العام 2019. وأدى ارتفاع أسعار مصادر الطاقة إلى تراجع أرباح الشركات العاملة في القطاع. وسجلت شركة ألبا خسائر غير مسبوقة في الربع الأول من العام بلغت 15.8 مليون دينار بحريني نتيجة انخفاض أسعار الألمنيوم بنسبة 14% وارتفاع أسعار المواد الخام بنسب مماثلة.

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي حسب القطاع

النمو السنوي (%)	2018 سنوياً	2018 الربع الأول	2018 الربع الثاني	2018 الربع الثالث	2018 الربع الرابع	2019 الربع الأول
النفط الخام والغاز	-1.3%	-14.7%	0.8%	-1.5%	11.3%	9.2%
الصناعات التحويلية	1.9%	2.7%	2.8%	1.3%	0.8%	-3.1%
البناء والتشييد	5.6%	6.7%	6.7%	5.4%	4.0%	2.9%
التجارة	0.1%	-0.6%	-0.8%	-0.5%	2.1%	1.3%
الفنادق والمطاعم	-1.1%	-2.7%	-6.1%	-1.4%	6.1%	8.0%
المواصلات والاتصالات	4.1%	6.6%	3.8%	1.8%	4.1%	1.5%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	3.0%	4.1%	3.2%	3.1%	1.7%	1.3%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	2.8%	3.7%	3.0%	2.9%	1.5%	1.3%
المشروعات المالية	0.9%	-0.1%	0.1%	0.8%	2.7%	3.5%
الخدمات الحكومية	5.0%	3.7%	3.1%	6.6%	6.7%	-1.1%
القطاعات الأخرى	15.9%	6.7%	22.5%	12.6%	23.2%	11.2%
إجمالي الناتج المحلي	2.5%	-0.2%	2.9%	2.2%	5.3%	2.7%
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	*3.4%*	*3.0%*	*3.3%*	*3.1%*	*4.1%*	*1.5%*

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

وبالنسبة إلى مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2019، فسجل قطاع المشروعات المالية أعلى نسبة مساهمة حيث بلغت 16.8٪، يليه كل من قطاع الصناعات التحويلية بنسبة مساهمة تبلغ 14.1٪ وقطاع الخدمات الحكومية بنسبة مساهمة تبلغ 12.7٪. كما ساهم قطاع المواصلات والاتصالات وقطاع البناء والتشييد بنسب تبلغ 7.6٪ و7.4٪ على التوالي. وبذلك تكون مساهمة قطاع المشروعات المالية قد تخطت مساهمة قطاع النفط لأول مرة في الربع الأول من العام مشكلة دليلا قاطعا على الخطوات الكبيرة التي تتخذها المملكة لتنويع مصادر دخلها وهيكلها الاقتصادي.

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من عام 2019 (%)

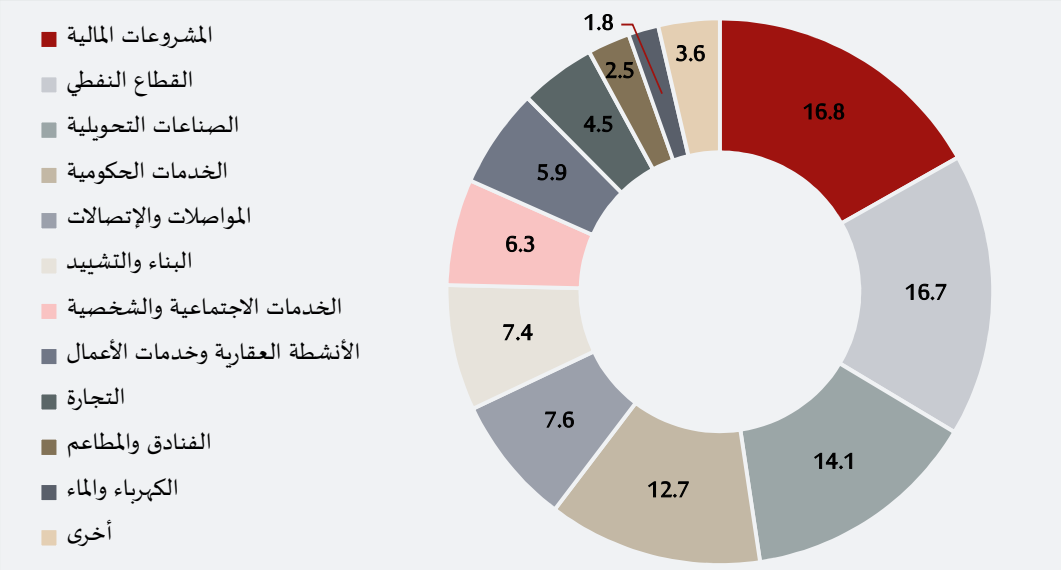

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

القطاع النفطي

شهدت مستويات إنتاج النفط في مملكة البحرين انتعاشًا ملحوظًا في الربع الأول من العام 2019 مقارنة بنفس الفترة من العام 2018، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 182,310 برميل في اليوم، مسجلا زيادة سنوية بنسبة 7.8٪. وكان إنتاج النفط من حقل أبو سعفة البحري قد تأثر بشكل كبير بأعمال الصيانة الدورية خلال الربع الأول من العام 2018. من جهة أخرى فإن معدل الإنتاج خلال الربع الأول من العام 2019 سجل انخفاضًا مقارنة بمستوى الإنتاج خلال الربع الرابع من العام 2018.

وبلغ متوسط الإنتاج من حقل أبو سعفة البحري 140,969 برميل في اليوم، متخلفًا قليلًا عن مستوى طاقة الحقل اليومي وقدره 150,000 برميل في اليوم بسبب أعمال الصيانة في شهر مارس 2019. بينما بلغ متوسط إنتاج حقل البحرين البري 41,341 برميل في اليوم متماشيًا مع مستويات الإنتاج خلال العام 2018.

متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)

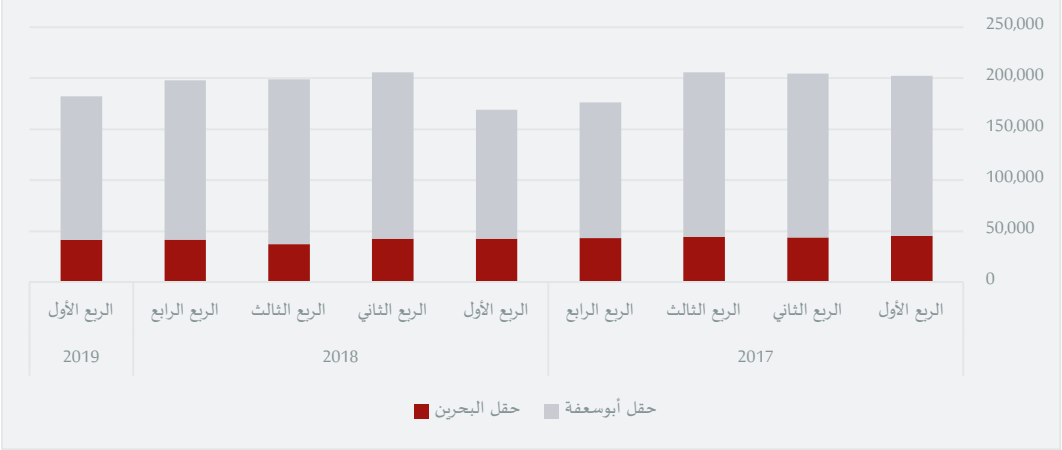

المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز

أسعار النفط الخام - برنت (دولار للبرميل)

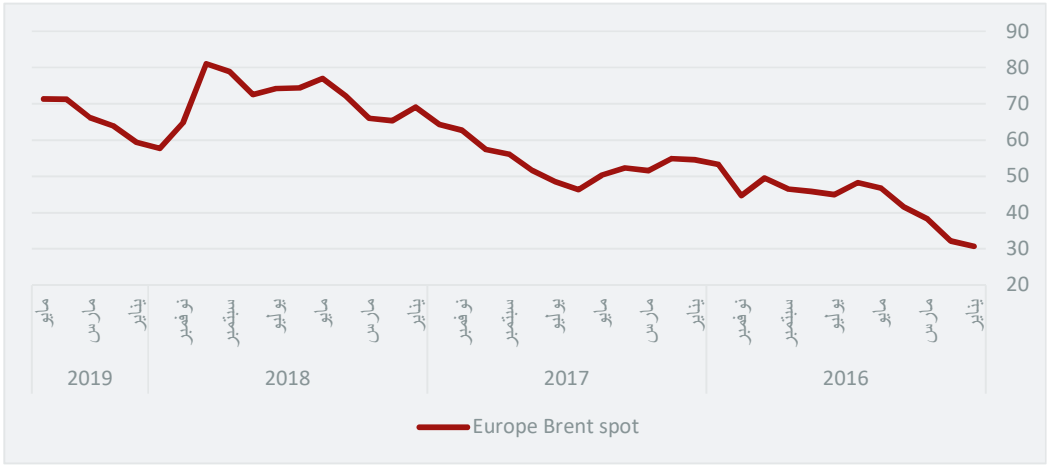

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

مشاريع البنية التحتية

كما هو الحال خلال السنوات الأخيرة، لا يزال نشاط مشاريع البنية التحتية يمثل مصدرًا مهمًا لاستمرارية نمو القطاع غير النفطي في مملكة البحرين. وتضمنت الميزانية العامة للدولة للأعوام 2019-2020 66 مشروع جديد للبنية التحتية بقيمة إجمالية تبلغ 1.3 بليون دينار بحريني. وتشكل المشاريع الإسكانية نسبة 28% من إجمالي قيمة المشاريع بينما تشكل مشاريع الأشغال والطرق 24%، ومشاريع تطوير شبكات الكهرباء والماء 17%، ومشاريع البنية الأساسية للمواصلات 10%.

أهم مشاريع البنية التحتية في مملكة البحرين:

- أعلنت شركة نفط البحرين (بابكو) في مايو 2019 عن إتمام صفقة تمويل برنامج تحديث مصفاتها والذي تقدر كلفته ب 4.2 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن يتم استكماله خلال عام 2022. وتعاقدت شركة بابكو مع خمس وكالات ائتمان و21 بنكاً، منها عدة بنوك تجارية وإسلامية محلية وعالمية من أجل تمويل هذا المشروع الضخم. ويعتبر برنامج تحديث مصفاة بتلكو أكبر وأضخم المشاريع وأكبرها تمويلاً في مملكة البحرين ويقود المشروع كونسورتيوم يضم شركة تكنيب إف. إم. سي (TechnipFMC) وسامسونج الهندسية (Samsung Engineering) وشركة تكنيكاس ريونيداس (Technicas Reunidas).

- كما أعلنت شركة تطوير للبترول في أبريل 2019 عن توقيعها مذكرة تفاهم مع شركة توتال الفرنسية للتعاون في تطوير فرص استكشاف النفط والغاز وتبادل الخبرات وتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى مملكة البحرين. جاء ذلك خلال الزيارة الرسمية لوفد رفيع المستوى بقيادة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه إلى فرنسا والتي تم خلالها الإعلان عن حزمة اتفاقيات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.

- كما دخل مشروع توسعة مطار البحرين الدولي مراحله النهائية، حيث من المتوقع أن يتم افتتاح مبنى المسافرين الجديد خلال الربع الرابع من العام 2019. ويمثل مشروع توسعة مطار البحرين الدولي، وكلفته 1.1 مليون دولار أمريكي، جزءًا من برنامج تطوير البنية التحتية والخدمات في المطار. وسيتضمن مبنى المطار الجديد، بمساحته الإجمالية البالغة 207 ألف متر مربع، صالة مغادرين مساحتها 4.6 ألف متر مربع، 104 مكتب لتسجيل المسافرين، 36 خط لمعاملات الهجرة والجوازات، 24 نقطة للتفتيش، 22 بوابة ذكية تعمل على نظام التعرف على السمات البيولوجية، ومبنى لمواقف السيارات متعدد الطوابق. كما سترتفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمطار لتصل إلى 14 مليون مسافر و130 ألف حركة جوية للطائرات سنويا، وسيساعد المطار الجديد في تخليص4.7 ألف حقيبة في الساعة خلال فترة الذروة.

- وفي ذات السياق أعلنت شركة إيجل هيلز ديار (Eagle Hills Diyar) في بداية شهر مايو 2019 عن توقيعها اتفاقية تمويل بقيمة 374 مليون دولار أمريكي مع اتحاد من البنوك في مملكة البحرين وفي دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة لتشييد 3 مشاريع رائدة ضمن المدينة العصرية وهي: مراسي جاليريا والذي سيضم مرافق ترفيهية ووجهة تسوق عالمية ستمتد على مساحة 200 ألف متر مربع، وفندق العنوان مراسي البحرين وفندق فيدا مراسي البحرين. ومن المتوقع أن يتضمن المشروع لدى اكتماله مساكن ستحتضن 22 ألف فرد، و6 ألاف وحدة سكنية، ومساحة تجارية واسعة تصل إلى 245 ألف قدم مربع.

- إتمام عملية الفصل القانوني لشركة الاتصالات بتلكو لكيانين مستقلين، تحت ملكية شركة بتلكو للاتصال، في إطار الخطة الوطنية الرابعة لقطاع الاتصالات. حيث ستعمل الشركة الجديدة المتخصصة في البنية التحتية على تنفيذ خطط الحكومة للشبكة الوطنية ذات النطاق العريض والتي توفر خدمات إنترنت فائقة السرعة. والجدير بالذكر فإن إعادة هيكلة الشركة يقع ضمن إطار جهود تعزيز زيادة تنافسية قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وفق الرؤى التطويرية والمسيرة التنموية الشاملة للمملكة.

- أصدرت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني 192 تصريح بناء لمشاريع استثمارية خلال الربع الأول من العام 2019 بقيمة إجمالية متوقعة تصل إلى 179 مليون دينار بحريني وتغطي مساحة تقارب 652 ألف متر مربع. تضم هذه المشاريع مشروع توسعة مطار البحرين الدولي ومشروع توسعة محطة "الدور 2" لتوليد الطاقة.

التبادل التجاري

شهد الربع الأول من العام 2019 رجوع مستويات التجارة الخارجية غير النفطية في مملكة البحرين إلى مستوياتها الطبيعية حيث شهدت الأشهر الأخيرة من العام 2018 ارتفاع في مستويات الإيرادات لتفادي ارتفاع الأسعار مع بدء تطبيق القيمة المضافة في 1 يناير 2019. تبع ذلك انخفاض في إجمالي الواردات خلال شهري يناير وفبراير من العام 2019، بعد ذلك عادت الإيرادات إلى المستويات المألوفة في شهر مارس.

وبشكل عام، ارتفعت القيمة الإجمالية السنوية لصادرات البضائع غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2019 بنسبة 19.3% لتبلغ 782.4 مليون دينار بحريني. كما ارتفعت كل من قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي بنسبة 9.1% لتبلغ 586.6 مليون دينار بحريني وقيمة إعادة التصدير بنسبة 65.4% لتبلغ 195.8 مليون دينار بحريني، مقارنة بنفس الفترة من العام 2018. من جهة أخرى، انخفضت القيمة الإجمالية لواردات البضائع لنفس الفترة بنسبة 10.5% لتبلغ حوالي 1.2 مليار دينار بحريني.

وأشارت البيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي إلى تحسن ملحوظ في ميزان التبادل التجاري والذي سجل فائض تجاري في الربع الأول من العام 2019 بلغت قيمته 209.4 مليون دينار بحريني مقارنة بالعجز في الميزان التجاري الذي بلغ 52.5 مليون دينار بحريني في نفس الفترة من العام 2018. وانخفضت القيمة الإجمالية للتحويلات المالية من 305.9 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2018 إلى 238.9 مليون دينار بحريني مع نهاية شهر مارس 2019. وبلغت قيمة فائض ميزان المدفوعات للربع الأول من العام 2019 حوالي 406.2 مليون دينار بحريني مقارنة بحوالي 349.9 مليون دينار بحريني في للربع الأول من العام 2018.

التجارة غير النفطية (مليون دولار أمريكي)

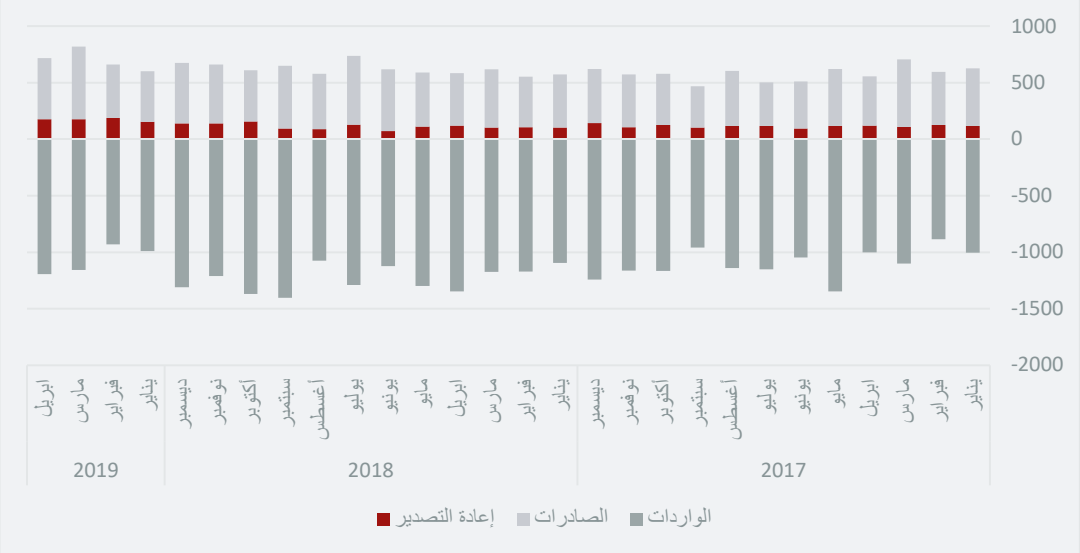

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

فيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2019:

الصادرات		الواردات	
الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	الدولة	النسبة من إجمالي الواردات (%)
المملكة العربية السعودية	24.19	جمهورية الصين الشعبية	13.62
الإمارات العربية المتحدة	17.72	الإمارات العربية المتحدة	7.95
الولايات المتحدة الأمريكية	9.82	البرازيل	7.25
جمهورية مصر	6.30	المملكة العربية السعودية	6.76
سلطنة عمان	5.58	استراليا	6.56

الاستثمار الأجنبي المباشر

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد نجحت مملكة البحرين برفع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2018 ليصل إلى 1.5 مليار دولار أمريكي مقابل 1.4 مليار دولار أمريكي في العام 2017 أي بنسبة 6%، حيث تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة 4% من الناتج المحلي الإجمالي والذي يعد أعلى من المتوسط العالمي والذي يبلغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تقريره السنوي للعام 2019 والذي صحح فيه بياناته لتتطابق مع بيانات مملكة البحرين، والذي يعد خطوة إيجابية وحدث هام لمصداقية ودقة البيانات الوطنية.

المبادرات القانونية

خلال شهر مايو 2019، وافق مجلس النواب البحريني على القوانين التالية:

- المرسوم بقانون رقم (56) لسنة 2018م بشأن تزويد خدمات الحوسبة السحابية لأطراف أجنبية، والذي يهدف إلى وضع إطار قانوني لتشجيع الاطراف الأجنبية على استخدام خدمات الحوسبة السحابية من خلال مراكز البيانات والاستثمار في هذه الخدمات.
- المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018م بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، والذي يهدف إلى توسيع نطاق المعاملات التي يجوز أن تتم إلكترونيًا، وتنظيم مسؤولية مقدمي الخدمات الإلكترونية، وخلق بيئة إلكترونية اقتصادية متطورة وآمنة للتعامل عبر شبكة الإنترنت.
- المرسوم بقانون رقم (58) لسنة 2018م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2018 بشأن قواعد التسجيل والسلامة الخاصة بالسفن الصغيرة، والذي يهدف إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال جذب المستثمرين في مجال النقل البحري لوضوح الإجراءات والاشتراطات اللازمة لتسجيل السفن، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بعملية تسجيل السفن واستخراج شهادات التسجيل والفحص الفني للسفن وتقليل عدد المراجعين من خلال تطوير آلية التسجيل.
- المرسوم بقانون رقم (57) لسنة 2018م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي يهدف إلى تعديل التعريف الرسمي للإرهاب ليتماشى مع التعريف المعتمد من قبل مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force).

معدلات التضخم

رغم توقعات ارتفاع معدلات التضخم بنسبة عالية في المملكة بعد تطبيق القيمة المضافة مع مطلع العام الجاري، إلا إن معدل تضخم أسعار المستهلك استمر على وتيرته السابقة مجاريًا نسب التضخم المسجلة خلال العام 2018. حيث بلغ معدل التضخم خلال الأربع أشهر الأولى من العام 1.1% مقارنة بنفس الفترة من العام 2018، بينما بلغ معدل التضخم السنوي في شهر أبريل 2019 نسبة 1.0%. وتشمل نسبة التضخم في شهر أبريل أسعار الطعام والمشروبات التي ارتفعت بنسبة 2.2% وأسعار المسكن والمياه والكهرباء والغاز والتي ارتفعت بنسبة 4%. وشهدت أغلبية المجموعات الرئيسية المشمولة انخفاضًا في معدل التضخم ومنها الثقافة والتربية والتي انخفضت أسعاره بنسبة 10.1%، والملابس والأحذية بنسبة 4.1%، والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة الاعتيادية للبيوت بنسبة 1.6%، وأخيرًا الخدمات والرعاية الصحية بنسبة 0.7%. ويعول الانخفاض في أغلب المجموعات الرئيسية إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات محليًا وفي المنطقة.

تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

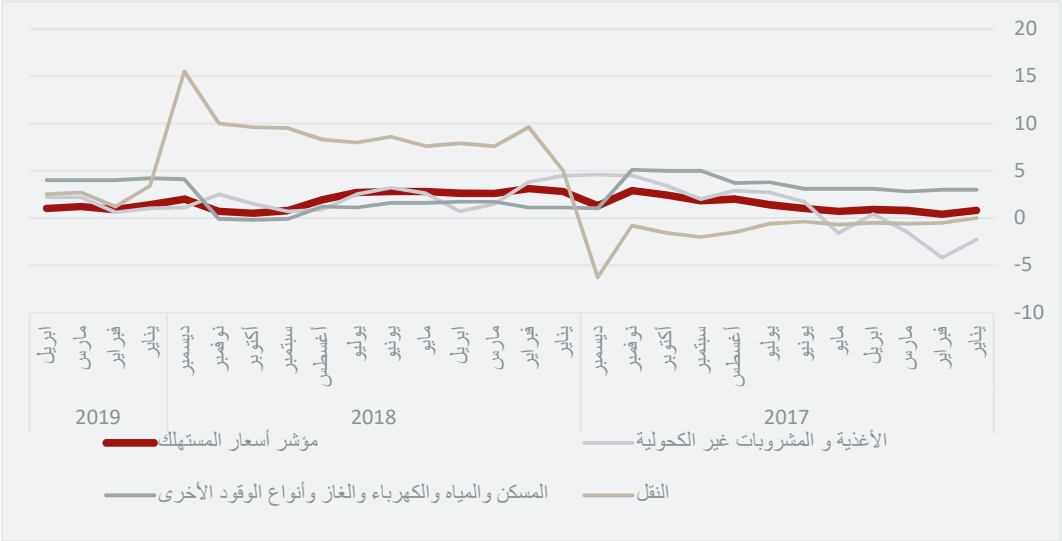

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

معدلات الإقراض

استمر الإقراض المصرفي في مملكة البحرين في النمو المستقر بمعدلاته التي تفوق متوسط المعدلات الإقليمية. حيث بلغ نمو الإقراض السنوي مع نهاية شهر أبريل 2019 نسبة 7.8%، والتي تعتبر أعلى نسبة مسجلة في الأشهر الأربعة الأولى من العام 2019، رغم أنها لا تزال أقل من نسبة النمو المسجلة في العام 2018 والتي بلغت 9.4% متأثرة بالانخفاض المستمر في نسبة اقتراض الحكومة.

وككل أظهرت البيانات ارتفاع قيمة إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة الى 9.6 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول من العام 2019 مقابل 9 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول من عام 2018، أي زيادة بنسبة 6.7%. ويشمل هذا المبلغ القروض والتسهيلات القائمة المقدمة لمؤسسات قطاع الأعمال، والتي بلغت قيمتها 5.1 مليار دينار بحريني في نهاية الربع الأول من هذا العام مقابل 4.7 مليار دينار بحريني في نهاية نفس الفترة من العام المنصرم.

ويعكس هذا النمو في معدل الإقراض انتعاش مستوى السيولة في السوق والتوقعات باستمرارية ثبات أسعار الفائدة مع تمسك الولايات المتحدة الأمريكية بمنهجيتها الأخيرة المتمثلة في رفع الفائدة تدريجيًا مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية. في الحين ذاته، ارتفعت قيمة المعاملات بالبطاقات الائتمانية والمصرفية بنسبة سنوية قدرها 13.7% لتسجل رقم قياسي بلغ حوالي 560.5 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2019 مقابل 493.0 مليون دينار بحريني خلال الفصل الأول من عام 2018.

النمو السنوي في الائتمان الصادر عن بنوك التجزئة (مليون دينار بحريني)

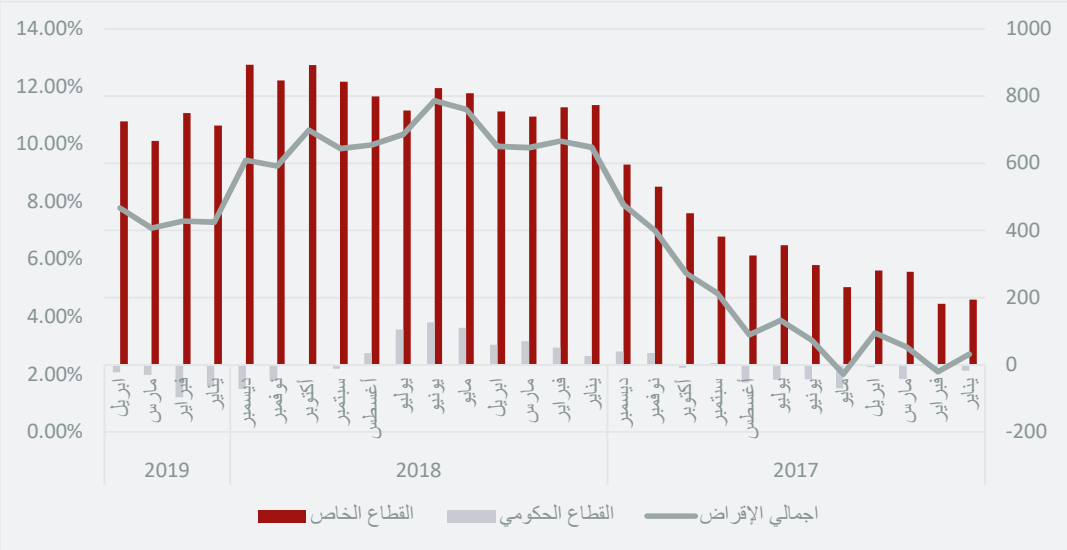

المصدر: مصرف البحرين المركزي

شهدت مطلوبات الودائع تباطؤ في النمو منذ بداية عام 2019، وهو ما يعود إلى الارتفاع المؤقت الذي شهدته الودائع في ربيع العام 2018 نتيجة شكوك المستثمرين حول أداء الأسواق المالية.

مطلوبات الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)

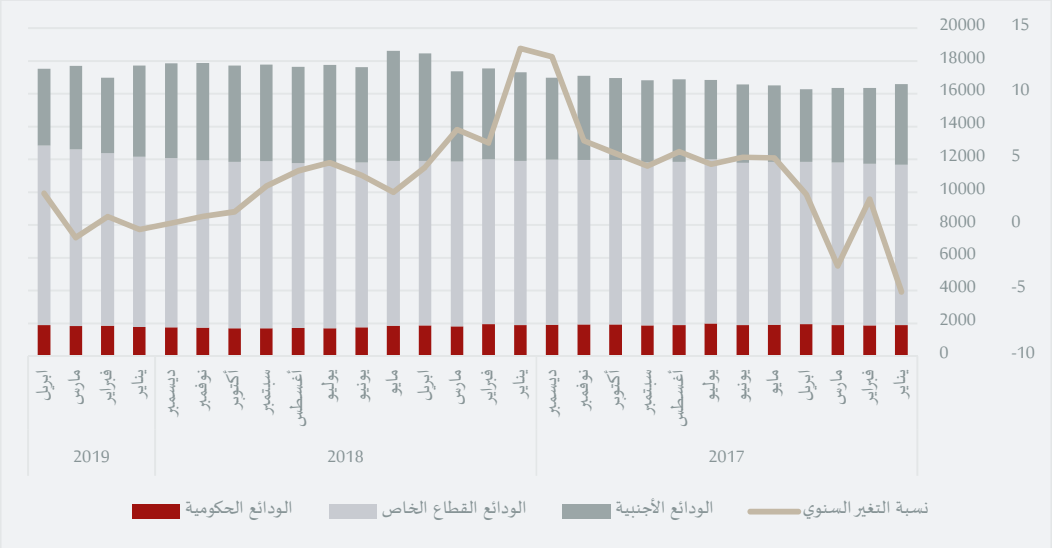

المصدر: مصرف البحرين المركزي

كما حافظت أسعار الفائدة للقروض الشخصية على مستواها السابق والذي يبلغ حوالي 5%، في حين شهدت القروض التجارية تذبذب في أسعار الفائدة خلال الأشهر الماضية.

متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

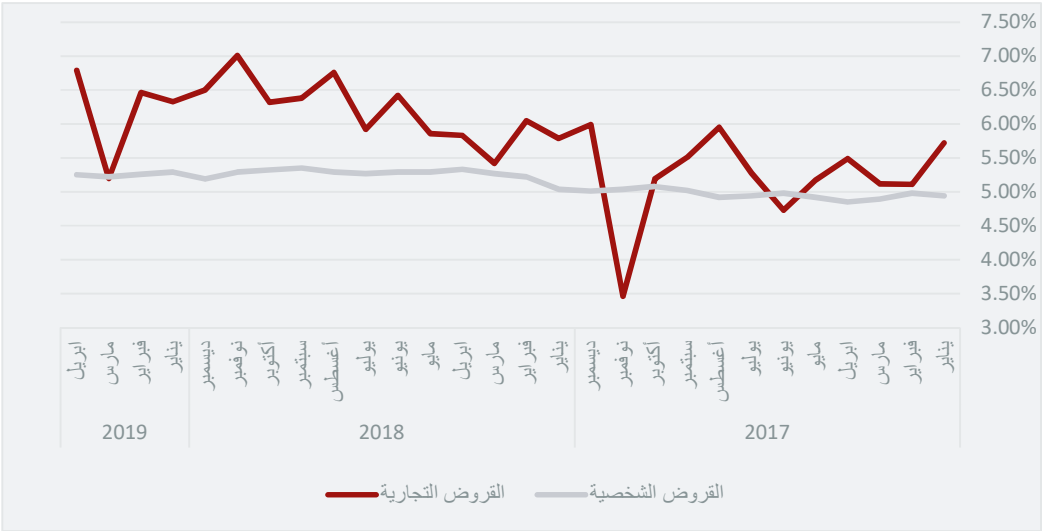

المصدر: مصرف البحرين المركزي

وفيما يخص القطاع المصرفي بشكل عام، فيشهد القطاع مستويات سيولة إيجابية حيث بلغت قيمة عرض النقد ن3 حوالي 13.2 مليار دينار بحريني مع نهاية الربع الأول من العام 2019، مقارنة بحوالي 12.4 مليار دينار بحريني مع نهاية الربع الأول من العام 2018، أي بزيادة سنوية قدرها 6.5%. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية تضاعف من حوالي 530.7 مليون دينار بحريني مع نهاية الربع الأول من العام 2018 ليصل إلى حوالي 1.1 مليار دينار بحريني مع نهاية شهر مارس 2019.

وارتفع إجمالي الميزانية الموحدة للقطاع المصرفي بنسبة سنوية قدرها 9.7% لتصل إلى 78 مليار دينار بحريني. كما بلغت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي 18.2% متخطية بذلك الحد الأدنى والذي تبلغ نسبته 12.5%. وبحسب أخر تقرير صدر عن أداء قطاع التأمين في العام 2018، نمت مستويات أقساط التأمين خلال العام 2018 بنسبة 6% لتبلغ حوالي 284 مليون دينار بحريني.

بورصة البحرين

وشهد الربع الأول من العام 2019 نمو إيجابي لمؤشرات بورصة البحرين حيث ارتفع مؤشر البحرين العام بنسبة 7.2٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019 متغلبًا بذلك على نمو مؤشر ستاندرد أند بورز (S&P) لأسواق الخليج الذي بلغ 5.5%. في حين انخفض مؤشر البحرين الإسلامي بنسبة 6.7٪. وبلغت القيمة السوقية للبورصة 8.9 مليار دينار بحريني في نهاية شهر مايو 2019 ممثلة بذلك زيادة سنوية بنسبة 14.6٪.

مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي

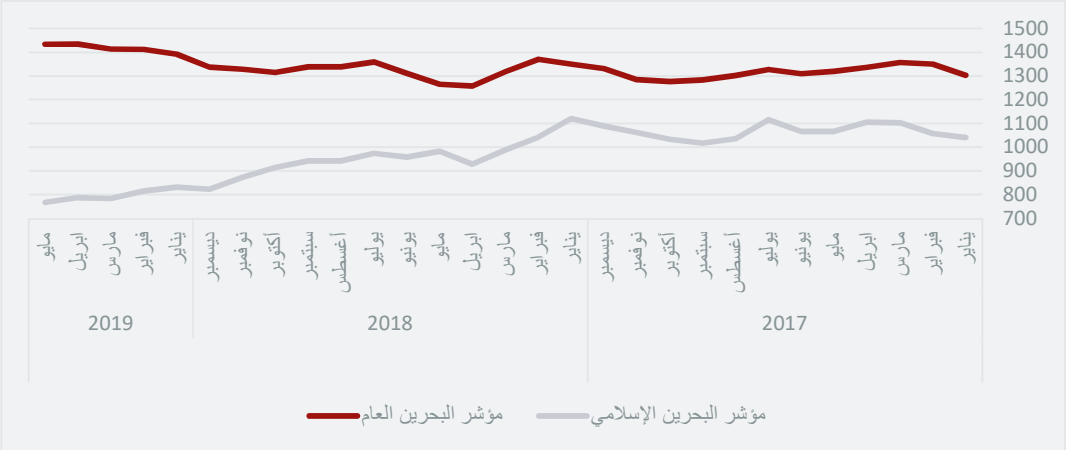

المصدر: بورصة البحرين

وتصدر قطاع البنوك التجارية من حيث الأداء خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2019، حيث ارتفع بنسبة 17.4٪. تلاه قطاع الخدمات بنسبة 8.4٪ وقطاع الاستثمار بنسبة 5.4٪. بينما خسر مؤشر القطاع الصناعي 29.5٪ من قيمته وقطاع السياحة والفنادق بنسبة 9.4٪.

أداء القطاعات في مؤشرات بورصة البحرين (يناير-مايو 2019 مقابل 2018)

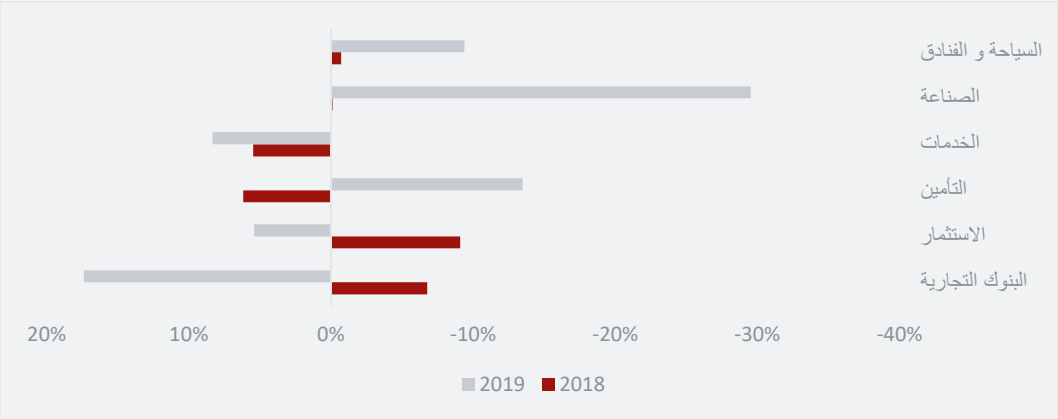

المصدر: بورصة البحرين

وواصل مصرف البحرين المركزي إصداره المنتظم لسندات الخزانة قصيرة الأجل والصكوك منذ بداية العام 2019 واستمر انخفاض أسعار الفائدة.

السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف بنك البحرين المركزي

تاريخ الإصدار	الإصدار	القيمة (مليون دينار بحريني)	الاستحقاق (يوم)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (٪)	متوسط السعر (٪)	زيادة الاكتتاب (٪)
3 Apr 2019	Treasury bill No. 1750	70	91	3.75	99.06	199
10 Apr 2018	Treasury bill No. 1751	70	91	3.62	99.094	269
11 Apr 2019	Sukuk al ijarah No. 164	26	182	3.95	-	621
3 Apr 2019	Treasury bill No. 1750	70	91	3.75	99.06	199
10 Apr 2018	Treasury bill No. 1751	70	91	3.62	99.094	269
11 Apr 2019	Sukuk al ijarah No. 164	26	182	3.95	-	621
17 Apr 2019	Sukuk al salam No. 216	43	91	3.62	-	529
24 Apr 2019	Treasury bill No. 1752	70	91	3.46	99.132	243
25 Apr 2019	12-month Treasury bill No. 56	100	365	3.91	96.196	431
1 May 2019	Treasury bill No. 1753	70	91	3.32	99.167	272
8 May 2019	Treasury bill No. 1754	70	91	3.27	99.180	114
9 May 2019	Sukuk al ijarah No. 165	26	182	3.70	-	623
12 May 2019	Treasury bill No. 1745	35	182	3.50	98.263	332
15 May 2019	Treasury bill No. 1756	70	91	3.18	99.202	188
22 May 2019	Sukuk al salam No. 217	43	91	3.18	-	294
29 May 2018	Treasury bill No. 1757	70	91	3.14	99.213	137
30 May 2019	12-month Treasury bill No. 57	100	365	3.51	96.537	300
2 Jun 2019	Treasury bill No. 1758	35	182	3.22	98.396	358

المصدر: مصرف البحرين المركزي

سوق العمل

وفقًا للبيانات الصادرة عن هيئة التأمين الاجتماعي فإن صافي مستوى التوظيف في المملكة سجل انخفاضًا خلال الربع الأول من العام 2019 وهو ما كان متوقعًا مع الأخذ بعين الاعتبار أعداد الموظفين في الحكومة المستفيدين من برنامج التقاعد الاختياري وهو أحد مبادرات برنامج التوازن المالي. وتسعى هذه المبادرة إلى إعطاء موظفي الحكومة الفرصة في توظيف خبراتهم في مجال ريادة الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة. وبلغ إجمالي عدد القوى العاملة في المملكة 628,938 موظفًا مسجلًا بذلك انخفاضًا بنسبة 3.3% مقارنة بالربع الأول من العام 2018. وبلغت القوى العاملة الوطنية 142,785 موظفًا، بانخفاض قدره 2.6% مقارنة بنفس الفترة. وبلغ عدد البحرينيين العاملين منهم في القطاع العام 49,148 موظفًا، منخفضًا بنسبة 8.9% عن العام السابق، بينما بلغ إجمالي البحرينيين في القطاع الخاص 92,637، بزيادة سنوية قدرها 1.1%. وانخفض عدد الوافدين في سوق العمل بنسبة 3.5% سنوياً ليصل إلى حوالي 486,153 موظف.

نسبة التغيير في أعداد المساهمين في هيئة التأمين الاجتماعي (%)

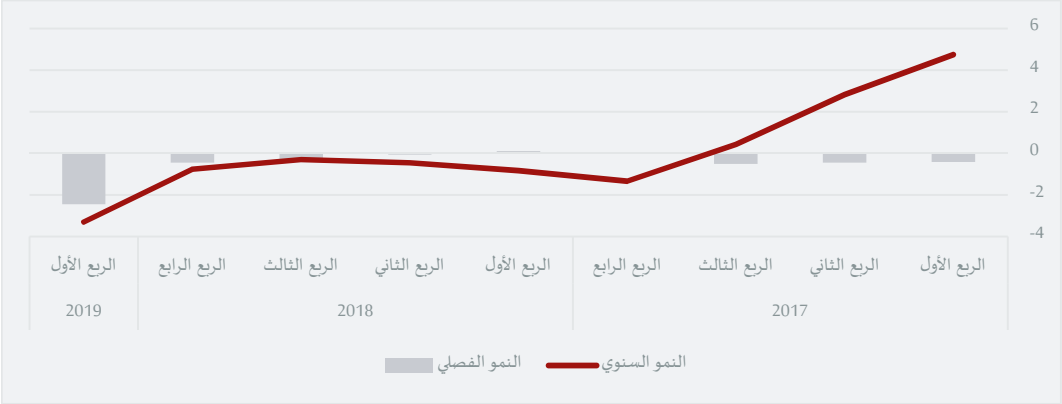

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

توزيع العمالة البحرينية بحسب القطاع

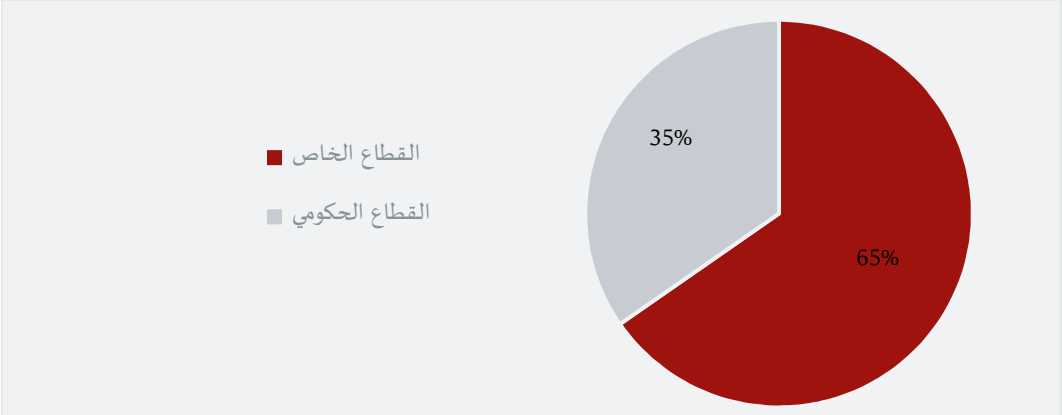

المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2019

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين- استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

EconomicQuarterly@mofne.gov.bh